الأمم المتحدة

A/C.4/64/SR.16

الجمعية العامة

الدورة الرابعة والستون

Distr.: General
3 February 2010
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة)

محضر موجز للجلسة السادسة عشر

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الاثنين، ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السيد الناصر ..... (قطر)

ثم: السيد فالداريز ..... (هندوراس)

المحتويات

البند ٣٣ من جدول الأعمال: استعراض شامل لكامل مسألة عمليات حفظ السلام من جميع النوحي (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في **غضون أسبوع واحد من تاريخ نشر المحضر** إلى: Chief, Official Records Editing Section, room DC2-750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة على حدة.

09-57645 (A)

الرجاء إعادة الاستعمال

افتُتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

البند ٣٣ من جدول الأعمال: استعراض شامل لكامل مسألة عمليات حفظ السلام من جميع النوحي (تابع)

١ - **السيد لايدن** (السويد)، تكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي؛ والبلدان المرشحة كرواتيا، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، وتركيا؛ وبلدان عملية الاستقرار والارتباط، الجبل الأسود، وصربيا؛ بالإضافة إلى أرمينيا، وجمهورية مولدوفا، فقال إن الاتحاد الأوروبي يرحب بالتوصيات الواردة في الورقة غير الرسمية المعنونة ''جدول أعمال الشراكة الجديدة: تخطيط أُفق جديد لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام''، وكذلك في الورقة غير الرسمية بشأن تنفيذ استراتيجية دعم جديدة. وأضاف أن الاتحاد الأوروبي يشجع إدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الدعم الميداني والأطراف الأخرى ذات الصلة التابعة لمنظومة الأمم المتحدة للمضيّ قُدماً في تنفيذ التوصيات التي يمكن معالجتها بصورة مستقلة. وتقدم المذكرة الداخلية المشتركة الأخيرة لإدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الدعم الميداني توجيهاً هاماً في هذا الصدد.

٢ - وأشار إلى أن رغبة البلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة في زيادة المشاركة في تخطيط عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام وإدارتها مفهومة؛ ومن ثم يشجع الاتحاد الأوروبي مجلس الأمن والأمانة العامة على زيادة تطوير إجراءات التشاور، بما في ذلك عند البت في ولايات جديدة لحفظ السلام. كما ينبغي تعزيز الحوار مع المنظمات الإقليمية بشأن كيفية إمكانية تحسين التعاون مفاهيمياً وعملياً. وبالمثل، يجب تعزيز التنسيق بين الهيئات ذات الصلة داخل منظومة الأمم المتحدة. فنجاح عمليات حفظ السلام والجهود المبذولة لإصلاحها يتوقف على الدعم السياسي النشيط والتوجيه اللازم في هذا الشأن. وأضاف أن الاتحاد الأوروبي يرنو للتعاون مع الأمانة العامة وسائر الشركاء الآخرين في النهوض بجدول أعمال الإصلاح.

٣ - ومضى قائلاً إنه ينبغي اتخاذ خطوات متواصلة لتعزيز إدارة بعثات الأمم المتحدة بفعالية على كافة المستويات. كما يلزم توافق في الآراء أوسع نطاقاً بشأن حفظ السلام القوي وحماية المدنيين، كما ينبغي استكشاف الفرص المتاحة من خلال نهج موجّه نحو تعزيز قدرات عمليات حفظ السلام. ويكمن التحدي الرئيسي لفعالية حفظ السلام في الاستفادة بالكامل من أوجه التعاون بين حفظ السلام وصنع السلام وتقويتها. ويقتضي التركيز مبكراً على تنمية القدرة على تقوية مجمّع الخبراء المدنيين القابل للنشر وتعميقه. كما يجب تحديد أدوار بناء السلام وإيضاحها. ويلزم مزيد من المناقشات بشأن أدوار الشرطة ووظائفها في عمليات حفظ السلام، وكذلك لوجستيات إدارة بعثات حفظ السلام.

٤ - وبعد أن أكد أهمية تمكين المرأة، لا سيما من خلال تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، قال إنه يجب استمرار تعزيز قدرة بعثات الأمم المتحدة على معالجة تلك المسألة وغيرها من المسائل ذات الصلة. كما يجب أن تعي عمليات الأمم المتحدة التأثير الاجتماعي - الاقتصادي لبعثات حفظ السلام والبعثات الأخرى على الاقتصاد وسوق العمل المحلي وكذلك العلاقة بين الأمن والتنمية. ويجب استعراض عنصريّ القيادة والرقابة لعمليات حفظ السلام. وأضاف أن الاتحاد الأوروبي يُقر بالحاجة إلى تحسين قدرات إدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الدعم الميداني، وكذلك قدرتهما على الاستجابة للأزمات، ويدعم زيادة إعادة هيكلة مكتب الشؤون العسكرية وشعبة الشرطة.

٥ - وقال إن الاتحاد الأوروبي ما زال يشارك بالكامل في أنشطة حفظ السلام وبناء السلام. ومنذ إطلاق سياسة الأمن

والدفاع الأوروبية، تم تنفيذ ٢٠ عملية عسكرية ومدنية دعماً لبعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام. وقام الاتحاد الأوروبي مؤخراً بعملية لبناء الجسور قبل نشر بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وفي تشاد. وأشار إلى أن تقديم الدعم للمنظمات الإقليمية، لا سيما الاتحاد الأفريقي وجهود بناء القدرة عنصران مهمان لتقوية عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. وأضاف أن الاتحاد الأوروبي، بموجب إطار مرفق السلام الأفريقي، التزم بتقديم ٣٠٠ مليون يورو للفترة بين عامي ٢٠٠٨ و ٢٠١٠. وبالإضافة إلى ذلك، لدى الاتحاد الأوروبي حالياً أربع بعثات موزعة على القارة الأفريقية في إطار سياسة الأمن والدفاع الأوروبية.

٦ - **السيد العلوي** (المغرب)، تكلم بالنيابة عن حركة عدم الانحياز، فأعرب عن تقديره لجهود الفريق العامل المعني بعمليات حفظ السلام التابع لمجلس الأمن في التماس آراء البلدان المساهمة بقوات بشأن مختلف جوانب البعثات الحالية والجهود التي يبذلها مجلس الأمن لتعميق المشاورات مع البلدان المساهمة بقوات من خلال آلية التعاون الثلاثي. وأضاف أنه يجب أن تجري جميع الجهود والمبادرات بما يتفق مع المبادئ الأساسية لحفظ السلام، وهي موافقة الأطراف وعدم استعمال القوة إلا في حالة الدفاع عن النفس والالتزام بالحياد. كما ينبغي الحفاظ على مبادئ المساواة في السيادة والاستقلال السياسي والسلامة الإقليمية لجميع الدول وعدم التدخل في مسائل تقع أساساً ضمن الولاية الداخلية للدول. وأشار إلى أن حركة عدم الانحياز مستعدة للمشاركة في المناقشة بشأن جدول أعمال الشراكة الجديدة؛ بيد أنها ترى زيادة التركيز على الجوانب التنفيذية الهامة بما فيها الجوانب العسكرية. كما ينبغي إشراك اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام في المناقشات بشأن الورقة غير الرسمية واستراتيجية الدعم الميداني الجديدة.

٧ - وأردف قائلاً إن حماية المدنيين هي المسؤولية الرئيسية للبلد المضيف وتقتضي تكامل الجهود على جميع المستويات. ومن ثم يلزم نهج شامل يتضمن توفير الموارد الكافية في الوقت المناسب والدعم اللوجستي والتدريب إلى جانب ولايات محددة جيداً وقابلة للتحقيق. وفيما يتعلق بحفظ السلام القوي، أعرب عن تحذير حركة عدم الانحياز من الخلط في استخدام الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة مما يمكن أن يؤدي إلى عواقب وخيمة. وطالب بضرورة أن تقتصر أية مناقشة إضافية لمسألة حفظ السلام القوي على المستويات التنفيذية والتكتيكية.

٨ - وقال إن حركة عدم الانحياز تدعو لزيادة مشاركة الأمانة العامة في دعم أنشطة بناء قدرات مراكز التدريب الإقليمية والوطنية التابعة للبلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة. وينبغي أن تقوم تلك البلدان بدور له مغزاه في جميع مراحل تخطيط عمليات حفظ السلام، حيث أنها تتحمل عبء تنفيذ الولايات التي يصوغها مجلس الأمن، ومع ذلك فإنها غالباً ما تصبح موضع الانتقاد عندما تواجه البعثات الصعوبات. كما يلزم زيادة التفاعل بين البلدان المساهمة بقوات ومجلس الأمن والأمانة العامة.

٩ - وأضاف قائلاً إن حركة عدم الانحياز تؤمن بقوة بأن المسؤولية الرئيسية عن صون السلام والأمن الدوليين تقع على عاتق الأمم المتحدة، وبأن دور الترتيبات الإقليمية ينبغي أن يكون طبقاً للفصل الثامن من الميثاق. كما تؤيد الجهود المستمرة لتقوية القدرات الأفريقية لحفظ السلام، لا سيما من خلال خطة العمل المشتركة لتقديم الأمم المتحدة الدعم إلى عمليات حفظ السلام الأفريقية. ويجب أيضاً تعزيز الشراكة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي ليتسنى تحسين تخطيط عمليات حفظ السلام الأفريقية ونشرها وإدارتها.

١٠ - وأعرب عن قلق حركة عدم الانحياز البالغ إزاء بيئة الأمن المحفوفة بالخطر السائدة في كثير من بعثات حفظ السلام وإزاء مسألة المدفوعات بسبب الوفاة والإعاقة في صفوف أفراد حفظ السلام. وطالب بضرورة أن تقدم الأمانة العامة تعويضات في جميع حالات الوفاة أو الإعاقة ما لم تكن بسبب إهمال جسيم أو خطأ شخصي. وأشار إلى أن حركة عدم الانحياز لا تزال قلقة بسبب المدفوعات المتأخرة المدينة بها الأمم المتحدة للبلدان المساهمة بقوات وتحث الأمانة العامة على الإسراع بتجهيز تلك المدفوعات وسدادها. ودعا إلى أن تجري اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام مشاورات غير رسمية بشأن تلك المسألة. وأضاف أن حركة عدم الانحياز تثني على الولايات المتحدة الأمريكية لاتخاذها خطوات لسداد متأخراتها. وطالب جميع الدول بأن تدفع اشتراكاتها بالكامل في الوقت المناسب ودون شروط.

١١ - **السيد هيلر** (المكسيك)، تكلم بالنيابة عن مجموعة ريو، فقال إنه من الضروري تعزيز القدرة التنفيذية والهيكل التنظيمي لعمليات حفظ السلام في المقر وفي الميدان على حد سواء. كما ينبغي تعزيز التنسيق والتفاعل بين مختلف أصحاب المصلحة. وأضاف أن مجموعة ريو تتطلع إلى مناقشة الورقة غير الرسمية عن جدول أعمال الشراكة الجديدة في إطار اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام.

١٢ - وأضاف قائلاً إنه لما كانت البلدان النامية تقدم ٨٧ في المائة من العسكريين وأفراد الشرطة الموزعين في عمليات حفظ السلام، فإنه ينبغي إشراك تلك البلدان بصورة هادفة في جميع جوانب عمليات حفظ السلام ومراحلها. كما أنه من الضروري زيادة مستويات تقاسم المعلومات والتنسيق والتشاور مع البلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة. وأشار إلى أن مجموعة ريو تحث مجلس الأمن على مواصلة ممارسة عقد اجتماعات خاصة مع البلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة قبل إجراء مشاوراته. ومن الضروري أيضاً تحسين التنسيق بين مجلس الأمن واللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام والأمانة العامة والبلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة. وأشار إلى أن المجموعة لاحظت مع الارتياح المبادرة التي اتخذها رئيس الفريق العامل المعني بعمليات حفظ السلام التابع لمجلس الأمن بدعوة البلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة والأمانة العامة لتبادل الآراء والشواغل بشأن عمليات محددة. وطالب بضرورة استمرار تلك الاجتماعات على أساس أكثر انتظاماً وبطريقة شاملة.

١٣ - وقال إن مجموعة ريو تؤكد أهمية احترام المبادئ والمعايير المتعلقة بإنشاء عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام وإدارتها، كموافقة الأطراف والحياد وعدم استعمال القوة إلا في حالة الدفاع عن النفس وفي الدفاع عن الولاية المأذون بها. كما يجب ضمان عالمية المشاركة في عمليات حفظ السلام.

١٤ - وأشار إلى أنه لما كان تنفيذ الولايات في الميدان يتم بواسطة البلدان المساهمة بقوات، فإنه من الضروري إجراء مناقشة موضوعية لجميع المسائل التنفيذية المتعلقة بالولايات، التي يلزم أن تكون واضحة وقابلة للتحقيق. كما يجب أن تكون هناك قدرات كافية ومبادئ توجيهية واضحة ومناسبة، وموارد لوجستية ومالية وتدريب ملائم ليتسنى تمكين بعثات حفظ السلام من تنفيذ جميع المهام المكلفة بها. ويلزم كذلك تحسين التنسيق بين الولايات والموارد، ليس فحسب لضمان التنفيذ الفعال، بل أيضاً لضمان السلامة الشخصية لأفراد حفظ السلام.

١٥ - ومضى قائلاً إن المسؤولية الرئيسية عن صون السلام والأمن الدوليين لا تزال مع الأمم المتحدة. ويجب أن تكون الترتيبات الإقليمية طبقاً لأحكام الفصل الثامن من الميثاق، ولا يمكن أن تحل محل دور الأمم المتحدة أو أن تُعفى من

التنفيذ الكامل للمبادئ الإرشادية لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام.

١٦ - وقال إنه من الضروري ضمان أعلى مستوى سلوك أخلاقي لأفراد حفظ السلام. وأضاف أن مجموعة ريو ملتزمة بسياسة عدم السماح بالاستغلال الجنسي وسوء المعاملة وترحب بالتقدم المحرز نحو إنهاء سوء السلوك ومنع حدوثه. وتمثل الأحكام ذات الصلة في مذكرة التفاهم النموذجية المنقحة تحسناً كبيراً في هذا الصدد.

١٧ - وأشار إلى أن الجمعية العامة هي المحفل المناسب لصياغة السياسات والمبادئ التوجيهية لعمليات حفظ السلام وتقييمها. كما تقوم اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام بدور هام في استعراض كامل مسألة عمليات حفظ السلام من جميع النواحي؛ ويجب مواصلة تعزيز عملها والاعتراف به.

١٨ - وقال إن مجموعة ريو قلقة من المبالغ الكبيرة للمدفوعات واجبة السداد التي تدين بها الأمم المتحدة حالياً للبلدان المساهمة بقوات، وتشدد على ضرورة سداد هذه المدفوعات في الوقت المناسب وبطريقة كفؤة، مع مراعاة ضرورة منح معاملة متساوية لجميع البعثات. وبموجب الشروط الحالية المقدمة إلى الدول الأعضاء، يمكن الحد من الموارد البشرية والمادية المتاحة من البلدان المساهمة بقوات، لا سيما من البلدان النامية.

١٩ - وأضاف قائلاً إن تدريب الأفراد على القيام بمهام محددة أصبح أكثر أهمية منذ أن ازدادت عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام تعقيداً. وأشار إلى أن مجموعة ريو ترنو للحصول على معلومات تفصيلية عن عمل دائرة التدريب المتكامل فيما يتصل بوضع مجموعة من معايير التدريب الدنيا ونماذج التدريب، وتطلب مرة أخرى ضرورة ترجمة المنشورات المتعلقة بعمليات حفظ السلام إلى الاسبانية والبرتغالية وتوزيعها أيضاً.

٢٠ - وقال إنه ليتسنى تحقيق استقرار طويل الأجل ومنع تكرار حدوث النزاع، يجب تعزيز وجود الأمم المتحدة في الميدان، ليس فحسب من حيث عمليات حفظ السلام، بل أيضاً من حيث الإعمار وتقوية المؤسسات وتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية في مناطق النزاع. وأعرب عن تشجيع مجموعة ريو تعزيز التفاعل بين الدول الأعضاء وجميع هيئات الأمم المتحدة ذات الصلة، لا سيما لجنة بناء السلام.

٢١ - وأكد من جديد تضامن مجموعة ريو مع حكومة وشعب هايتي وكرر تأييدها القوي لتمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي. وأضاف أن أعضاء مجموعة ريو يساهمون بغالبية القوات وبجزء من قوات الشرطة ويتعاونون في مجالات أخرى عن طريق منظومة الأمم المتحدة وكذلك من خلال المنظمات الإقليمية والترتيبات الثنائية. ودعا إلى إيلاء اهتمام خاص ليس فحسب بالجوانب الأمنية، بل أيضاً بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية للبلد وبدعم مؤسساتها من أجل تحقيق سلام دائم ومستقر.

٢٢ - **السيد مونغكالاتون** (تايلند)، تكلم بالنيابة عن رابطة أمم جنوب شرق آسيا (أسيان)، فقال إنه يجب أن تحترم عمليات الأمم المتحدة لحظ السلام مبادئ المساواة في السيادة والاستقلال السياسي والسلامة الإقليمية وعدم التدخل في مسائل تقع أساساً داخل الولاية القانونية الداخلية للدول. كما يجب مواصلة تعزيز المبادئ الأساسية المتعلقة بموافقة الأطراف والحياد وعدم استعمال القوة إلا في حالة الدفاع عن النفس والدفاع عن الولاية.

٢٣ - وأضاف قائلاً إنه ليتسنى العمل بفاعلية في بيئة صعبة ومعادية، يحتاج أفراد الأمم المتحدة لحفظ السلام إلى قدرات تنفيذية ملائمة توفر للقوة الحماية الكافية وتعزز الأمن اللازم

للعمليات؛ والدعم الميداني اللوجستي الموثوق به، وعملية سياسية ذات مصداقية وفعالة. ومن الضروري أيضاً على نطاق المنظومة توافر التعاون والتنسيق بين جميع أصحاب المصلحة. ويجب أن يكون لعمليات حفظ السلام ولايات واضحة قابلة للتطبيق تتفق مع الموارد المخصصة والحالة على أرض الواقع. كما يجب إشراك البلدان المساهمة بقوات في صياغة الولايات والتشاور بشأنها. أما الولايات المعقدة والمتكاملة، كحماية المدنيين وحماية حقوق الإنسان فإنها تحتاج إلى مبادئ توجيهية واضحة من الأمانة العامة، بينما الولايات المتعلقة بإصلاح قطاع الأمن، ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وسيادة القانون تحتاج إلى مبادئ توجيهية تنفيذية وتوجيه استراتيجي على السواء.

٢٤ - ومضى قائلاً إن لسلامة وأمن أفراد حفظ السلام أهمية قصوى. وأضاف أن البلدان أعضاء الأسيان قلقون إزاء فُقدان أحد أفراد حفظ السلام التابع لهم نتيجة إهمال موظف الشؤون الطبية المسؤول عن تقديم الرعاية الطبية لأفراد حفظ السلام في الميدان. وطالب بأن تبذل إدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الدعم الميداني جهوداً جادة لمعالجة المسائل التي تتصل بوفاة أفراد حفظ السلام وكذلك لضمان أن يكون موظفو الشؤون الطبية المنتدبين للعمل في مناطق البعثات أشخاصاً أكفاء وقادرين على تلبية الاحتياجات الطبية لأفراد حفظ السلام وخاضعين للمساءلة في حالة الإهمال في أداء الواجبات المنوطة بهم.

٢٥ - وأشار إلى أنه مع الأخذ في الاعتبار بأن النزاعات المسلحة الحديثة معقدة هيكلياً ومتعددة الأبعاد في طبيعتها، تقتضي عمليات حفظ السلام نهجاً متكاملاً وشاملاً يتضمن منع النزاع وحفظ السلام والإعمار في فترة ما بعد النزاع واستفادة البلد المضيف من الملكية والدعم الإقليمي. ولذلك فإنه من الأهمية بمكان ضرورة استعراض الولايات في مرحلة ملائمة مع وجود نظام فعال للقياس المرجعي.

٢٦ - وقال إن استراتيجية الخروج الجيدة تقتضي التخطيط الدقيق ومشاركة جميع الأطراف المعنيين في ضمان انتقال سلس إلى بناء السلام في فترة ما بعد النزاع. وينبغي أن يستفيد ذلك الانتقال من الخبرات الإقليمية قدر الإمكان. ويجب أن تشارك العناصر الفاعلة ذات الصلة على نحو أوثق مع لجنة صنع السلام. كما يجب أن تكون عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام جزءاً من العملية السياسية التي تلتمس معالجة الأسباب الجذرية للنزاع من خلال المشاركة مع جميع الأطراف المعنية على أساس الحوار وتسوية النزاعات بالوسائل السلمية والاحترام المتبادل والشمولية وعدم التمييز. ولما كان الأمن والتنمية مترابطين ويعزز كل منهما الآخر، لا بد من إعطاء الأولوية للإعمار الاجتماعي - الاقتصادي جنباً إلى جنب مع إرساء السلام والأمن.

٢٧ - وأشار إلى أن دول الأسيان الأعضاء ساهمت منذ زمن طويل بقوات في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، وستواصل القيام بذلك استناداً إلى قدرتها. ولهذه الدول زهاء ٣ ٥٠٠ فرد لحفظ السلام يعملون حالياً في بعثات مختلفة. ولما كانت رابطة أمم جنوب شرق آسيا تتحرك لكي تصبح جماعة واحدة بحلول عام ٢٠١٥، فإنها تنظر في إمكانية إنشاء شبكة تضم مراكز حفظ السلام القائمة التابعة للدول أعضاء الرابطة لإجراء تخطيط مشترك وتدريب موحد واقتسام التجارب على النحو المتوخى في خطة الجماعة السياسية والأمنية التابعة لرابطة أمم جنوب شرق آسيا.

٢٨ - **السيد وولف** (جامايكا)، تكلم بالنيابة عن الجماعة الكاريبية، فقال إن بلدان الكاريبي ترحب بقرار مجلس الأمن ١٨٩٢ (٢٠٠٩) الذي يقضي بتجديد ولاية بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي لعام آخر. ويرحبون أيضاً بالتطورات الإيجابية الأخرى التي حدثت في هايتي على مدار العام الماضي، بما في ذلك إجراء انتخابات مجلس الشيوخ واعتماد تشريعات رئيسية وتعيين المبعوث الخاص للأمين

العام في هايتي. وأضاف أن الجماعة الكاريبية ملتزمة بهدف ضمان تحقيق النمو طويل الأجل والتنمية والاستقرار لهايتي وشعب هايتي، وتواصل، من خلال مشاركتها في بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي، العمل مع حكومة هايتي لتدعيم المكاسب التي تحققت في مجالات الأمن وسيادة القانون وتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها. كما تساعد في عدد من مشاريع بناء القدرة التي يجب أن تضع هايتي على مسار تصبح معه في المستقبل القريب جزءاً من السوق الواحد للجماعة الكاريبية. وحث المجتمع الدولي على أن يواصل دعمه لهايتي.

٢٩ - وقال إن الجماعة الكاريبية ملتزمة بالمشاركة في جميع الجهود المبذولة لتحسين قدرة المنظمة على تحقيق ولايات حفظ السلام المختلفة وإرساء أساس متين لسلام دائم وتنمية مستدامة في البلدان الخارجة من التراع. وتعيد تأكيد صدارة اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام بوصفها محفل الأمم المتحدة الوحيد المنوط به استعراض كامل مسألة عمليات حفظ السلام. كما أن أي تأخير في عمل اللجنة الخاصة يمكن أن يخلّف أثراً سلبياً على عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. ومن الضروري تعزيز أوجه التآزر والتعاون بين إدارة عمليات حفظ السلام وإدارة صنع السلام. وأضاف أن الجماعة الكاريبية ملتزمة بأن تنعكس على النحو الواجب توصيات اللجنة الخاصة المعنية بحفظ السلام على عمل لجنة بناء السلام في المستقبل، مع إعطاء الاعتبار الواجب للدور الرئيسي لإدارة عمليات حفظ السلام في جميع المسائل التنفيذية.

٣٠ - وطالب المجتمع الدولي بضرورة معالجة وإزالة الأسباب الجذرية للتراع، كالفقر والتنافس على الموارد الشحيحة والبطالة والانتهاك المنتظم لحقوق الإنسان، وأن يضع أيضاً نظماً للإنذار المبكر والاستجابة المبكرة. وأضاف أنه بات من الواضح أن كثيراً من البلدان النامية، من بينها تلك التي تقع في منطقة الكاريبي لن تحقق جميع الغايات المرتبطة بالأهداف الإنمائية للألفية. وبدون التنفيذ التام للالتزامات المتفق عليها في السابق من جانب البلدان متقدمة النمو بتمكين البلدان النامية من تحقيق أهدافها الإنمائية، قد ترتد معظم البلدان الضعيفة إلى التراع وستُدعى الأمم المتحدة لحفظ السلام في بلدان أخرى تخلصت في الماضي من التراع. وأشار إلى أن قراريّ الجمعية العامة ٢٦١/٦٣ و ٦٢٠/٦٣ دعامتان هامتان في تعزيز قدرة المنظمة على مزيد من الإنجاز في مجاليّ منع التراع وتحقيق جدول أعمال التنمية.

٣١ - وأعرب عن تأييد الجماعة الكاريبية التام لسياسة المنظمة بشأن عدم التسامح مع جميع أشكال سوء السلوك، وخاصة أعمال الإساءة والاستغلال الجنسية من جانب أفراد حفظ السلام. كما أنها أحاطت علماً بما تبقى من عمل يلزم إنجازه، لا سيما في مجال مساعدة الضحايا.

٣٢ - وأشار إلى أن البلدان النامية تواصل توفير غالبية القوات وأفراد الشرطة لبعثات حفظ السلام. وفي الأوقات الأخيرة، كان يجري مطالبة البلدان النامية، المصنف بعضها حالياً بأنه بلدان متوسطة الدخل، أن يتحمل مزيداً من التكاليف المالية لبعثات حفظ السلام. وكان ذلك هو الحال مع بلدان في منطقة الكاريبي تم إدراجها في مقياس حفظ السلام، بما في ذلك حتى المستوى باء إلى جانب البلدان متقدمة النمو. غير أن الأزمة المالية والاقتصادية الحالية لا تزال تهدد الاستدامة الاقتصادية للبلدان النامية الصغيرة والمتوسطة الدخل، بما فيها بلدان في منطقة الكاريبي؛ ونتيجة لذلك، عجز كثير من تلك البلدان عن الوفاء بالتزاماته المالية المتزايدة. لكن ستواصل بلدان الجماعة الكاريبية الوفاء بالتزاماتها المالية لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام؛ غير أنها تود أن تذكّر بضرورة مراعاة قرار الجمعية العامة ٢٣٥/٥٥، الذي يؤكد المسؤوليات الخاصة لأعضاء مجلس الأمن الدائمين في صون السلام والأمن. والبلدان النامية ذات

الاقتصادات الصغيرة والضعيفة لا تستطيع ولا ينبغي التوقع بأنها تستطيع تحمل نفس العبء المالي كالبلدان متقدمة النمو.

٣٣ - وقال إنه في العام الماضي، واجهت فرق الشرطة الجامايكية المسافرة إلى بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام تحديات كبيرة، بما في ذلك تأخيرات في منح تأشيرات الدخول وعدم القدرة على الحصول على تأشيرات مجانية للعبور، وانتظرت طويلاً وصول أمتعتها الشخصية. وأعرب عن الأمل في أن يتم حل هذه المشكلة بسرعة، وألا تحول تلك الأحداث السلبية بأي حال من الأحوال دون تنفيذ جامايكا التزامها بالقيام بدورها، كبلد يساهم بأفراد شرطة في بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام. ودعا الدول الأعضاء إلى إظهار قدر من المرونة عندما يكون هناك مواطنين في سفر رسمي لخدمة عمليات حفظ السلام.

٣٤ - **السيد وتلاند** (النرويج): قال إنه يجب أن تكون حماية المدنيين في صلب عملية الإصلاح وإنه يلزم وضع هيكل حوافز جديد. وأعرب عن دعم النرويج للأمانة العامة في جهودها لوضع نهج قائم على القدرة وتحبيذ نهج مشابه لتصميم استراتيجية شاملة للدعم الميداني. وأضاف أنه يجب تعزيز مرونة جهاز الدعم التنفيذي والإداري للمنظمة، وكذلك نظامها اللوجستي. كما يجب تعزيز دور الشراكة وأن يكون هناك تركيز على انتقال من حفظ السلام إلى صنع السلام.

٣٥ - وأعرب عن ترحيب النرويج باعتماد مجلس الأمن القرارين ١٨٨٨ (٢٠٠٩) و ١٨٨٩ (٢٠٠٩). وأضاف أن التقارير الأخيرة عن العنف الجنسي الفظيع ضد المرأة في الكونغو الشرقية يؤكد مدى إلحاح هذه المسألة. ويجب ضمان العمل على تدريب أفراد الأمم المتحدة لحفظ السلام على تنفيذ ولايات الحماية التي يجب أن تكون واضحة وقابلة للنفاذ.

٣٦ - وأشار إلى أن النرويج مغتبطة بسبب الأولوية الجاري إيلائها لمفاهيم حماية المدنيين ومبادئها التوجيهية. وينبغي حماية المساعدات الإنسانية وإيصالها ويلزم إصلاح قطاع الأمن. ومن المهم أيضاً معالجة الاختناقات في نشر الأفراد المدنيين الذين يقومون غالباً بدور حاسم في الحماية؛ كما أن دور القيادة القوية ودور الاتصالات والمسؤوليات الواضحة لهما نفس الأهمية. ويجب وضع استراتيجيات للحماية، بما في ذلك خطط لدعم الحكومات المضيفة، التي تتحمل المسؤولية النهائية عن سلامة وأمن مواطنيها. وأضاف أن النرويج قررت تمويل مشروع إدارة عمليات حفظ السلام لوضع إطار عقائدي استراتيجي للشرطة الدولية لحفظ السلام وهو أمر حاسم للتنفيذ الفعال للولايات ولسلامة وأمن ضباط شرطة الأمم المتحدة.

٣٧ - وأعرب عن الأمل في أن يتوصل مجلس الأمن إلى اتفاق بشأن زيادة تعزيز قدرة الاتحاد الأفريقي على الاضطلاع بعمليات ناجحة لحفظ السلام. وأضاف أن النرويج تساهم بنشاط مع الشركاء الأفريقيين في تدريب الأفراد المدنيين الأفريقيين من خلال برنامجها للتدريب على تحقيق السلام. كما تساهم مع شركاء من بلدان الشمال وبالتعاون مع آلية تنسيق الألوية الاحتياطية في أفريقيا الشرقية في بناء القدرة في شرق أفريقيا. وتساهم النرويج أيضاً في بناء القدرة في شرق أفريقيا.

٣٨ - وأردف قائلاً إنه يجب أن تكون عمليات حفظ السلام مصحوبة باستراتيجية سياسية قابلة للبقاء وبعملية بناء للسلام ممولة جيداً. كما أن الورقة غير الرسمية عن جدول أعمال الشراكة الجديدة إلى جانب تقرير الأمين العام عن بناء السلام في أعقاب انتهاء النزاع مباشرة (A/63/881-S/2009/304) يشكلان أساساً متيناً للتحرك نحو تقوية قدرة المنظمة على صون السلام والأمن الدوليين.

٣٩ - **السيد برّه** (الجزائر): قال إن النهج الشامل لتحسين ممارسات حفظ السلام الحالية الوارد بجدول أعمال الشراكة الجديدة يستحق مناقشة شاملة وواضحة. وأضاف أن حفظ السلام مشروع طموح ذو أبعاد كثيرة تتراوح بين العمليات العسكرية والشُرطية إلى الإعمار لصالح السلام. كما أن كثيراً من المشاكل الهيكلية والمالية للمنظمة وما يتعلق بها في مجال بناء القدرة تفاقمت بسبب عدد وحجم البعثات التي اضطلعت بها الأمم المتحدة. غير أن جهود الإصلاح الماضية أسفرت عن حلول لا تزال وثيقة الصلة بالموضوع.

٤٠ - وأضاف قائلاً إنه حتى عند الاضطلاع بمهام جديدة، لا ينبغي أن تحيد الأمم المتحدة عن مسؤوليتها الأولى، وهي معالجة الأسباب الأساسية للنزاع. وعلاوة على ذلك، يجب أن تلبي كل بعثة معايير الفاعلية والاستدامة؛ وأن تكون ضمن استراتيجية شاملة لمعالجة الأزمة المعينة، وأن تكون لها ولاية واضحة؛ وأن تحظى بتأييد مجلس الأمن بالإجماع وسائر أصحاب المصلحة الآخرين، بمن فيهم البلدان المساهمة بقوات والبلدان المانحة والهيئات الإدارية المشاركة؛ وأن تكون مدعومة بموارد مالية وبشرية وتقنية ملائمة وكافية.

٤١ - وقال إنه بشأن مسألة حماية المدنيين، تشمل مسؤولية الأمم المتحدة تجاه السكان الضعفاء أساساً دعم الإجراءات التي تتخذها السلطات الوطنية؛ فالدولة هي التي تتحمل المسؤولية الرئيسية. أما مناقشة مسألة حفظ السلام القوي، التي جرت في محافل مغلقة، فإنها قدمت عنصر الخلط أو حتى عنصر الشك؛ ولا بد من إيضاح ذلك المفهوم لا سيما وإنه يتطلب إسقاطات وقدرات غير متوافرة عموماً. كما ينبغي إدخال مفهوم الإعمار مبكراً، لأنه عنصر حاسم في استراتيجية خروج البعثة لضمان ألا تقع البلدان مرة أخرى في دائرة العنف وعدم الاستقرار.

٤٢ - ومضى قائلاً إن توزيع الأدوار وتحديد نوع التدخل المطلوب يجب أن يتم بالتعاون بين مجلس الأمن والمنظمات الإقليمية المشاركة في حفظ السلام، لا سيما الاتحاد الأفريقي. أما تقرير الأمين العام عن تقديم الدعم إلى عمليات الاتحاد الأفريقي لحفظ السلام التي تأذن بها الأمم المتحدة (A/64/359-S/2009/470)، فإنه اعترف بجهود الاتحاد الأفريقي في تنفيذ القرارات التي اتخذها قيادات أفريقيا في مختلف الاجتماعات ومؤتمرات القمة، وكان آخرها القرار المتخذ في آب/أغسطس ٢٠٠٩ بمضاعفة المبلغ المخصص في ميزانية الاتحاد الأفريقي الإقليمية لصندوق السلام التابع للاتحاد. كما أن الاتحاد الأفريقي بات قريباً من الموعد المحدد في عام ٢٠١٠ لتنشيط قوة الاحتياط الأفريقية، لكنه لا يزال يفتقر إلى الموارد والقدرات في وقت أصبح فيه اتخاذ إجراء عاجل ضرورة ملحة في أفريقيا بشكل متزايد. وأضاف أن الجميع يتأهب للاستفادة من الدعم الدولي المتين لبعثات الاتحاد الأفريقي لحفظ السلام. ومن المهم بوجه خاص تزويد الاتحاد الأفريقي بالتمويل الكافي القابل للتنبؤ به بدلاً من اعتماد البعثات على التبرعات. وما زال هناك مجال لتعاون أوثق بين مجلس الأمن ومجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي لإمكانية الاستفادة بالكامل من العمل المشترك.

٤٣ - **السيد طالب** (الجمهورية العربية السورية): قال إن عمليات حفظ السلام تلعب دوراً حيوياً في تخفيف حدة التوتر وتسهم في حل النزاعات وبناء السلام في مرحلة ما بعد النزاع. غير أنه لا ينبغي اعتبارها بديلاً عن حسم النزاعات في الأجل الطويل، بل كوسيلة مؤقتة لمنع تدهور النزاعات وإرساء أساس سليم لانتقال تدريجي إلى بناء السلام، الذي يقتضي معالجة الأسباب الجذرية للنزاع.

٤٤ - وأعرب عن تقدير حكومته للتضحيات التي بذلها أفراد حفظ السلام، لا سيما أولئك المشاركين في إزالة الألغام والقنابل العنقودية في جنوب لبنان. غير أنها تأسف

لعجز الأمم المتحدة المستمر عن ردع الهجمات المتكررة التي تشنها إسرائيل على أفراد حفظ السلام الدوليين وموظفي الأمم المتحدة. وأضاف أن إسرائيل أنكرت مباشرة بعض تلك الهجمات، بينما ادعت بصورة غير مقنعة بعد وقوع عدد من الحوادث على مدى أكثر من ثلاثة عقود أن الحوادث الأخرى ترجع إلى أخطاء غير مقصودة. وأشار إلى أن حكومته تقيم علاقات حيدة مع هيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة وفريق الأمم المتحدة لفض الاشتباك. وأضاف أنه من المؤسف أن عمليات حفظ السلام في الشرق الأوسط استمرت لعقود، وفي حالة هيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة استمرت لمدة نصف قرن، ومع ذلك فإن آفاق السلام باتت بعيدة لأن إسرائيل تصر على تحدي قرارات الأمم المتحدة، وتصعيد التوتر في المنطقة ومهاجمة جيرانها.

٤٥ - وقال إن وفده يؤكد من جديد أهمية الامتثال لمبادئ عمليات حفظ السلام ومبادئها التوجيهية وسداد المدفوعات في حينها للبلدان المساهمة بقوات. وفي هذا السياق، يجب أن تتقيد عمليات حفظ السلام بإنجاز ولاياتها وأن تلتزم بالمبادئ الواردة في الميثاق، بما في ذلك احترام السيادة والسلامة الإقليمية واستقلال الدول السياسي، مما يعني تأمين موافقة الدول التي تنتشر فيها قوات حفظ السلام. كما يجب أن تكون الولايات واضحة وواقعية وقابلة للتحقيق ليتسنى الحفاظ على مصداقية المنظمة وحيادها. وينبغي أن يتحمل المعتدي وأن تتحمل السلطة القائمة بالاحتلال مسؤولية تمويل عمليات حفظ السلام طبقاً للمبادئ الواردة في قرار الجمعية العامة ١٨٧٤ (د إ - ٤). وأعرب عن استعداد وفده للمشاركة في المناقشات بشأن الإصلاحات المتوخاة في جدول أعمال الشراكة الجديدة ما دامت لن تسفر عن أية تغييرات في الولايات التي أنشأها مجلس الأمن.

٤٦ - وأضاف قائلاً إن وفده يؤكد ضرورة تعزيز تدابير وإجراءات الأمن في مقار بعثات الأمم المتحدة ليتسنى ضمان عدم وقوع أي عدوان إسرائيلي آخر ضد مقر بعثة الأمم المتحدة في قانا بعد الهجومين اللذين شنتهما إسرائيل من قبل في عاميّ ١٩٩٦ و ٢٠٠٦، ولحماية حياة أفراد حفظ السلام وأمنهم. كما يلزم إنشاء شراكة ثلاثية حقيقية بين مجلس الأمن والأمانة العامة والبلدان المساهمة بقوات التي ينبغي أن تشارك جميعها في تخطيط إنشاء البعثات وإعدادها وإدارتها.

٤٧ - تولى رئاسة الجلسة نائب الرئيس، السيد فالداريز (هندوراس).

٤٨ - **السيد علي** (السودان): قال إن جهود الأمم المتحدة لحفظ السلام سوف تحقق نتائج أسرع وأفضل إذا ما اقترنت بالجهود الأخرى لمعالجة الأسباب الجذرية للتراعات وأخذت في الاعتبار المشاكل الخاصة للبلدان النامية والبلدان الأقل نمواً نتيجة الفقر وتغير المناخ والكوارث الطبيعية وارتفاع أسعار الغذاء والوقود والأزمة المالية العالمية وانتشار الأوبئة.

٤٩ - وأعاد تأكيد التزام بلده بالوفاء بكافة التزاماته تجاه تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٧٦٩ (٢٠٠٧) والعمل مع الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي من خلال آلية التشاور الثلاثية وغيرها من الآليات لإكمال نشر البعثة المشتركة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور. وأضاف أن بلده يتطلع إلى العمل مع جميع الأطراف في مفاوضات السلام القادمة في الدوحة للتوصل إلى تسوية سلمية يرنو إليها شعب دارفور والذي تحول الحركات المسلحة ومَن يقدمون لقادتها الدعم المادي السياسي من إكماله.

٥٠ - وقال إن السودان كواحد من أول البلدان التي شاركت في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام وكبلد يستضيف بعثتين لحفظ السلام على أراضيه، مهتم بدقة بالمناقشات بشأن جدول أعمال الشراكة الجديدة. ويجب أن تلتزم عمليات حفظ السلام بشدة بالمبادئ المقررة والمبادئ

التوجيهية المنشأة بما في ذلك عدم استخدام القوة إلا في حالة الدفاع عن النفس والحياد واحترام سيادة البلدان المضيفة وسلامتها الإقليمية وعدم التدخل في شؤونها الداخلية. ولا ينبغي، تحت أية ذريعة، تكليفها بأية مهام قد تبرر إقحام الأمم المتحدة كطرف في نزاع ما. كما يجب الحفاظ على صورة الأمم المتحدة وحيادها ولا ينبغي استخدام المنظمة على نحو يعزز الأهداف السياسية لأي بلد ذي نفوذ. ولا ينبغي مساواة أفراد حفظ السلام بأولئك الذين يعوقون جهود حفظ السلام ولا يجب مساواة الحكومات والجيوش والشرطة الوطنية بالمتمردين المسلحين وقُطَّاع الطرق والإرهابيين الذين يعتدون على الأفراد والممتلكات ويهاجمون قوافل المعونة ومقرات الأمم المتحدة والمنظمات الإنسانية حتى ولو كان بعض الحكومات لا يروق لأطراف معينة لاختلافات سياسية.

٥١ - ومضى قائلاً إنه يجب أن تكون ولايات عمليات حفظ السلام واضحة ويجب توفير الموارد البشرية والمادية اللازمة. كما يجب التشاور مع البلدان المساهمة بقوات وكذلك التشاور مع البلدان المضيفة في كل مرحلة من مراحل العملية. وأضاف أن تجربة بلده الخاصة في هذا الصدد مع الآلية الثلاثية فيما يتصل بالعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور لا تمثل فحسب نجاح ذلك النهج بل أيضا أهمية عدم الإدلاء ببيانات لوسائط الإعلام قد تلحق الضرر بعملية السلام والحوار مع البلدان المضيفة لحل المشاكل أثناء النشر أو أثناء تنفيذ الولاية.

٥٢ - وقال إن مهام حفظ السلام تقود بالأحرى إلى مهام بناء السلام المرتبطة بخطط التنمية الوطنية؛ ولا تستطيع بعثات حفظ السلام أن تعمل بمعزل عن السلطات الوطنية المختصة لأن الأخيرة هي التي تضطلع بمهمة إعادة بناء ما دمرته الحرب ومواصلة جهود التنمية. وبناء عليه، فإن لمشاركة السلطات الوطنية أهمية أساسية تمهيداً لانتقال سلس عند تنفيذ استراتيجية الخروج، التي يجب إعدادها قبل نشر البعثة.

٥٣ - وأشار إلى أن حماية المدنيين من صميم مسؤوليات السلطات الوطنية لأي بلد، وأية محاولة لانتزاع تلك المسؤولية أو لاستبدالها بأي شكل من أشكال التدخل الخارجي سيكون وبالاً على عملية السلام وسيخلّف المشاكل أكثر مما يساعد على حلها. وقد نص مجلس الأمن، في القرار ١٧٦٩ (٢٠٠٧)، المنشئ للعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، على أنه ينبغي أن تحمي البعثة المدنيين دون المساس بمسؤولية الحكومة الوطنية. وتقتضي حماية المدنيين فهم دقيق للإرث الثقافي والمجتمع المحلي يتجاوز مجرد تمركز القوات أو إنشاء المخافر الأمامية. ومن غير المقبول أن دراسة مستقلة عن حماية المدنيين تم التفويض بإجرائها دون تشاور مسبق مع الدول الأعضاء، أن تسفر عن توجيهات تُعطى لبعثات معينة لتنفيذها دون موافقة البلدان المضيفة.

٥٤ - وأشار إلى أن استعمال القوة في عمليات حفظ السلام ظل دائماً مقيّداً بالدفاع عن النفس. أما النهج القوي لحفظ السلام التي تدعو إليه الورقة غير الرسمية فإنه ظاهرياً ليس محل اعتراض، لكن تثور أسئلة حول كيفية تحديد التهديدات التي تواجه عملية السلام ومَن هم ''مثيري الشغب'' وكيف ستعمل بعثة قوية مع السلطات الوطنية لردع هؤلاء وما نوع القوة التي ينبغي استخدامها وما هي حدودها. ويلزم منذ البداية تحديد مركز الاتفاقات المتعلقة بالقوات ليتسنى وضع خط دقيق بين أداء مهام حفظ السلام والتدخل في الشؤون الداخلية للبلد المضيف.

٥٥ - وقال إن إصلاح قطاع الأمن مسؤولية وطنية؛ ويجب أن تكون المساعدة التي تقدمها الأمم المتحدة في هذا الصدد حسب الطلب وبموافقة الدولة المعنية.

٥٦ - وأردف قائلاً إن حكومته تؤيد تماماً سياسة عدم التسامح مع مرتكبي جرائم الاعتداء والاستغلال الجنسي، لكنها لم تتلق بعد نتائج التحقيقات رفيعة المستوى في الانتهاكات التي ارتُكبت مِن بعض أفراد بعثة الأمم المتحدة لحفظ السلام في السودان في مدينة جوبا منذ أكثر من عامين. وأضاف أن وفده يحث الأمانة العامة على الكشف عن نتائج تلك التحقيقات وعن أية محاكمات تكون قد جرت وكذلك تفاصيل المساعدة التي قُدمت للضحايا.

٥٧ - وقال إن وفده يثني على الاتحاد الأفريقي بشأن دوره في العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور وأيضاً بشأن دوره القيّم في عملية السلام. كما يتطلع إلى نتائج المناقشات التي سيجريها مجلس الأمن بشأن تعزيز قدرات الاتحاد الأفريقي على صون السلام والأمن في أفريقيا ويؤكد على ضرورة مواصلة الخطة العشرية لبناء قدرة الاتحاد الأفريقي في إطار دعم الترتيبات الإقليمية طبقاً للفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة.

٥٨ - **السيدة هرنانديز توليدانو** (كوبا): قالت إن عمليات حفظ السلام أصبحت نشاطاً باهظ التكلفة تشارك فيه الأمم المتحدة، لكنها وسيلة أساسية لتحقيق أحد المقاصد التي أُنشئت من أجلها، وهو صون السلام والأمن الدوليين. وتتزايد عمليات حفظ السلام في النطاق والتعقيد وكذلك في العدد، لكن لا ينبغي أن يعوق ذلك ضرورة معالجة الأسباب الجذرية للنزاعات. وبعثات حفظ السلام ليست غاية في حد ذاتها، بل مجرد تدبير مؤقت لإنشاء إطار الأمن الذي يمكن فيه تطبيق استراتيجية للتنمية الاجتماعية - الاقتصادية المستدامة طويلة الأجل.

٥٩ - وأضافت قائلة إنه يجب تنفيذ عمليات حفظ السلام طبقاً لمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، لا سيما احترام سيادة الدول وسلامتها الإقليمية واستقلالها السياسي وعدم التدخل في شؤونها الداخلية. كما يجب مراعاة المبادئ الأخرى: موافقة الأطراف والحياد وعدم استعمال القوة إلا في حالة الدفاع عن النفس. كما يجب أن يكون لعمليات حفظ السلام ولايات واقعية ومحددة بوضوح، وأهداف محددة والموارد اللازمة لتحقيقها وكذلك استراتيجية خروج واضحة منذ البداية. وأشارت إلى أن الترتيبات الإقليمية لعمليات حفظ السلام أثبتت جدارتها، لكنها يجب أن تكون متفقة تماماً مع الفصل الثامن من الميثاق وألا تسلب الأمم المتحدة دورها أو تفشل في مراعاة المبادئ الأساسية لحفظ السلام.

٦٠ - وطالبت بضرورة وجود تعاون أوثق من ذي قبل بين البلدان المساهمة بقوات ومجلس الأمن والأمانة العامة؛ ويلزم أن يكون تفاعلهم أكثر شمولاً في جميع مراحل صنع القرار. وأضافت أنه يجب اعتبار الدراسة المتعلقة بجدول أعمال الشراكة الجديدة عمل مرحلي يتطلب تحليلاً تفصيلياً في اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام. كما يجب أن يكون أي فحص لسلوك عمليات حفظ السلام متسقاً وعلى نطاق المنظومة وقائماً على مكاسب سابقة.

٦١ - **السيد سانغكو** (جنوب أفريقيا): بعد أن أشار إلى التصاعد غير المسبوق في الطلب على عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، قال إن حكومته تدعم الجهود الحالية لإصلاح الطريقة التي تُدار بها عمليات حفظ السلام. وأضاف أن الدراسة المتعلقة بجدول أعمال الشراكة الجديدة مساهمة إضافية في مساعي التكيف مع ديناميات حفظ السلام وتحدياتها؛ وعليها الاستفادة من مقترحات الإصلاح السابقة. وعلى الرغم من أوجه ضعف عمليات حفظ السلام وقيودها، لا تزال تقدم إسهاماً هاماً في صون السلام والأمن الدوليين.

٦٢ - ومضى قائلاً إن تعزيز التعاون الثلاثي بين مجلس الأمن والبلدان المساهمة بقوات والأمانة العامة هام لضمان التنسيق الفعال وتقاسم المعلومات على نحو أفضل. ولا يمكن معالجة التحديات التي تواجه عمليات حفظ السلام إلا من خلال نهج متسق ومتعدد الأبعاد وولايات ومبادئ توجيهية واضحة ومرونة مؤسسية.

٦٣ - وأشار إلى أن حماية المدنيين جزء هام من عمليات حفظ السلام؛ وعلى جميع أصحاب المصلحة المعنيين العمل معاً لوضع توجيهات تنفيذية واقعية للأفراد العسكريين على أرض الواقع ليتسنى لهم الاستجابة على النحو المناسب عند مواجهة مثل هذه الأوضاع. وينبغي أن تكفل الولايات القوية في جميع الأوقات حماية الحقوق البشرية والإنسانية، وحماية النساء والأطفال في النزاعات المسلحة وحماية المدنيين.

٦٤ - وقال إن شراكات الأمم المتحدة مع المنظمات الإقليمية المساهمة في حفظ السلام، كالاتحاد الأفريقي، تقدم ميزات نسبية، كما بيَّنت مؤخراً بعثات الاتحاد الأفريقي المدعومة من الأمم المتحدة. ودعا إلى ضرورة تمويل عمليات حفظ السلام التي تضطلع بها المنظمات الإقليمية على نحو مرن ومستدام يمكن التنبؤ به.

٦٥ - وأضاف قائلا إن إصلاح قطاع الأمن وسيلة هامة لتحقيق السلام والأمن والديمقراطية والتنمية المستدامة: ويجب أن يكون ملكية وطنية وينبغي معالجة الحقائق في البلدان المحددة. ويجب أن تواصل الأمم المتحدة جهودها لاستحداث نهج موحد لمثل هذا الإصلاح.

٦٦ - وقال إن بعثات حفظ السلام ليست في حد ذاتها دواء عام لحل النزاعات. ويجب إدماجها ضمن حل سياسي أوسع نطاقاً للأسباب الجذرية للنزاعات، عن طريق بناء السلام ومنع النزاعات وإدارتها والوساطة.

٦٧ - **السيد أفيدار – والزر** (إسرائيل): قال إنه من المهم كثيراً تقييم الحالة على أرض الواقع ووضع أولويات للأهداف حيث تزداد بعثات حفظ السلام في الحجم والنطاق والتعقيد بينما تواجه الأمم المتحدة نقصاً متزايداً في الأفراد والموارد. وأعرب عن أمل إسرائيل في توسيع مشاركتها الخاصة في بعثات حفظ السلام.

٦٨ - وأضاف قائلاً إن إسرائيل تقدّر الظروف الصعبة والدقيقة التي يمارس فيها أفراد الأمم المتحدة لحفظ السلام عملهم. وأشار إلى أن حكومته لا تزال ملتزمة بتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٧٠١ (٢٠٠٦) بالكامل وتواصل تقديم الدعم التام لقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان، وهي بعثة قوية نجاحها هام. غير أن إسرائيل لا تزال قلقة بعمق بسبب التطورات المزعجة داخل منطقة عمليات تلك البعثة. وتقدم حالتيّ تفجير ذخائر دليلاً لا يرقى إليه الشك على استمرار حزب الله في إعادة تسليح جنوب نهر الليطاني، مما يمثل تهديداً لأمن المنطقة. وفي أعقاب كلا التفجيرين، سعى أفراد حزب الله إلى إزالة الدليل ومنع أفراد قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان من الوصول إلى مواقع تخزين الأسلحة. ومن ثم فإنه يجب تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٧٠١ (٢٠٠٦) بدقة، ويشمل ذلك نزع سلاح حزب الله بالكامل وتفكيكه وكذلك إنفاذ حظر الأسلحة تماماً. وعلاوة على ذلك، يلزم وضع جدول زمني لنزع السلاح والتفكيك.

٦٩ - وقال إن وجود قوة مراقبي الأمم المتحدة لفضّ الاشتباك قد أسهم في الاستقرار في المنطقة منذ عام ١٩٧٤ من خلال إشاعة الاستقرار على الحدود الإسرائيلية – السورية.

٧٠ - **السيد غوتيريز** (بيرو): قال إن عمليات حفظ السلام تغيرت كثيراً بمرور الزمن وأصبحت تتناول كثيراً من المسائل المترابطة. فقد ساعدت على منع النزاعات وتوفير

الأمن وحماية المدنيين وجلب الاستقرار إلى مناطق يلفها اليأس والعنف والإهمال. أما التضامن والتعاون المتأصلين في هذه البعثات، فإنه دليل ملموس على التزام الدول الأعضاء والمنظمة بالسلام والأمن.

٧١ - وأضاف قائلاً إن الهدف الذي تسترشد به مشاركة بيرو في بعثات حفظ السلام هو اضطلاع البلد نفسه بمسؤوليته عن صون السلام، ولذلك يُبذل كل جهد لتقوية مؤسسات الدولة والقدرة على حل النزاعات والحفاظ على السيادة الوطنية. وتتواجد عمليات حفظ السلام جنباً إلى جنب مع منع النزاع والوساطة وبعثات المساعي الحميدة التي يوفدها الأمين العام والإجراءات التي تتخذها لجنة بناء السلام، وعلى نحو متزايد المنظمات الإقليمية والدولية أيضاً. ويلزم في وقت التقلبات إعادة تقييم جوانب كثيرة لحفظ السلام وإيجاد وسائل لضمان موارد كافية لوضع الإصلاحات المستصوبة موضع التنفيذ، بما في ذلك وضع تعريف أكثر دقة لنطاق ولايات البعثات. ويقتضي ذلك إدارة متكاملة ودينامية ومتسقة من جانب جميع هيئات الأمم المتحدة المشاركة وتنسيق أفضل وتفاعل فيما بينها. ومن المهم للبلدان المشاركة بقوات وأفراد شرطة أن تكون جزءاً من ذلك التنسيق. وكمثال لبعثة ناجحة بوجه خاص، بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي، التي لم تقتصر مهمتها على ضمان الأمن بل أيضاً تلبية الاحتياجات الملحَّة للسكان والحكومة كجزء من عمليتها.

٧٢ - وأردف قائلاً إنه لكي يكون للمنظمة مصداقية في عيون الجماهير في العالم، من المهم ضرورة أن تتفق العناصر الفاعلة الرئيسية المشاركة على كيفية تحسين هيكل عمليات حفظ السلام وتحديد تسلسل القيادة مع وجود أهداف واضحة وضمان موارد بشرية وتقنية كافية. وأضاف أن بيرو مهتمة بمواصلة العمل مع الآخرين لابتداع إطار جديد لعمليات حفظ السلام يجعلها خفيفة الحركة وعملية وفعالة في خدمة السلام والأمن الدوليين، مع مراعاة مبدأيّ الشفافية والشمول لجميع العناصر الفاعلة المعنية.

٧٣ - **السيد أوكودا** (اليابان): قال إن عمليات حفظ السلام مُنحت ولايات شاملة وأكثر تعقيداً تتجاوز أساليب عملها التقليدية استجابة للتغييرات الجذرية التي حدثت في البيئة الاستراتيجية والتكتيكية التي تعمل فيها. وأشار إلى أن جدول أعمال الشراكة الجديدة الذي شرعت فيه الأمانة العامة سيسهم كثيراً في مجموعة الاستعراضات الجارية. وأضاف أن اليابان تدعم بوجه خاص الفكرة التي تدعو إلى ضرورة إنشاء عمليات حفظ السلام في سياق العملية السياسية الأوسع نطاقاً وأن تكون لها ولايات تتسق مع أهدافها ومع الموارد المتاحة. ومن المهم وجود تفرقة واضحة بين ما يمكن وما لا يمكن تحقيقه. كما أنه لا غنى عن قيام البعثات بوضع مقاييس إرشادية وتخطيط مناسب لما تريد تحقيقه. وأعرب عن تأييد وفده لنهج الأمانة العامة في إشراك الدول الأعضاء في استعراض استراتيجية الدعم الميداني.

٧٤ - وأشار إلى أن اليابان قادت، في عام ٢٠٠٩، المناقشة التي جرت داخل الفريق العامل المعني بعمليات حفظ السلام التابع لمجلس الأمن بشأن الفجوة بين الولايات وتنفيذها، بمشاركة كثير من البلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة وبلدان مانحة وغيرهما من أصحاب المصلحة الرئيسيين. وقد أُثيرت مسائل مختلفة، من بينها حماية المدنيين، وبناء قدرة القوات، وتنسيق أنشطة بناء السلام، وإنشاء شراكات من أجل تنفيذ الولايات. وتلك المسائل تتداخل مع الركائز الرئيسية للدراسة المتعلقة بجدول أعمال الشراكة الجديدة. وأعلن عن مواصلة وفده المساهمة في تعزيز المناقشات الجارية داخل الفريق العامل وفي اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام.

٧٥ - وقال إن حماية المدنيين ولاية هامة لكنها عسيرة. ففي بلدان كجمهورية الكونغو الديمقراطية أو السودان، اللتين لا يمكن تغطية مناطقهما الشاسعة بأفراد محدودي العدد، ينبغي النظر في مجموعة من التدابير، من بينها تعزيز حراك الوحدات وتقوية الاتصال مع السكان المحليين وإنشاء إجراءات تنفيذية موحدة تشمل التنسيق مع الوكالات الإنسانية والمنظمات غير الحكومية. ومن شأن تعزيز قدرة العسكريين وأفراد الشرطة الوطنية وتحقيق سيادة القانون من خلال إصلاح قطاع الأمن، أن يخفض من العبء على كاهل عمليات حفظ السلام ويجعل بالإمكان مغادرة البعثات بنجاح. كما يلزم التنسيق الوثيق بين مجلس الأمن والبلدان المساهمة بقوات والأمانة العامة.

٧٦ - وأشار إلى أنه ينبغي توسيع نطاق مجمّع البلدان المحتمل مساهمتها بقوات وأفراد شرطة من حيث النوعية والعدد على السواء، حيث أن قواتها هي التي تضطلع بولايات معقدة في بيئات عمل قاسية. وأضاف أن اليابان تقدم قوات رفيعة المستوى إلى البعثات ومعلمين لمراكز التدريب على حفظ السلام في أفريقيا وآسيا. كما شاركت في رئاسة منتدى إقليمي لخبراء في حفظ السلام لتحسين التعاون في آسيا.

٧٧ - وقال إن جميع المناقشات بشأن حفظ السلام ينبغي أن يكون منحاها تحقيق النتائج. ومن المهم التركيز على المنظور الاستراتيجي الأوسع نطاقاً عند مناقشة المسائل الفردية وتحسين البيئة الاستراتيجية المحيطة بالعمليات من خلال تعزيز العملية السياسية وبناء السلام.

٧٨ - **السيد راي** (نيبال): قال إن قدرة الأمم المتحدة على نشر بعثات حفظ السلام في الوقت المناسب وبالطريقة الملائمة تمثل تحدياً خطيراً نتيجة التوسع السياسي واللوجستي والمالي والإداري المفرط. ومن ثم ينبغي التماس استراتيجيات جديدة للاستفادة على أفضل نحو من حفظ السلام كأداة لصون السلام والأمن الدوليين وحل النزاعات. ورحب بالورقة غير الرسمية بشأن جدول أعمال الشراكة الجديدة التي تقدم خطوطاً عريضة شاملة للمستقبل لأول مرة منذ صدور تقرير الابراهيمي (A/55/305-S/2000/809) وتمثل خطوة نحو مناقشات مفيدة وتبني توافق آراء أوسع نطاقاً بين الشركاء من أجل عمليات فعالة وكفؤة لحفظ السلام.

٧٩ - وأضاف قائلاً إن حفظ السلام الحديث يشمل كثيراً من الأنشطة المختلفة من بينها حماية المدنيين وتطوير مؤسسات الإدارة وإصلاح مؤسسات الأمن. وتنشأ التحديات عند وجود نقص في الموارد والدعم السياسي أثناء الانتقال من حفظ السلام إلى صنع السلام. وبالإضافة إلى ذلك، أثناء الانتقال إلى بناء السلام، تصبح أحياناً استراتيجية الخروج المتعلقة بعمليات حفظ السلام مشوشة وغير واضحة.

٨٠ - وأشار إلى أنه من المهم عدم العمل بدون موافقة الأطراف، حتى سعياً وراء تحقيق أهداف حميدة. فالعمليات مع وجود موافقة محدودة أو بدون موافقة الأطراف من المحتم أن تواجه المشاكل. ومن ثم يلزم وضع استراتيجية سياسية عملية للتعامل مع مثل هذه الحالات مسبقاً. ولا ينبغي المساومة على القيم الأساسية لحفظ السلام حتى في مواجهة التحديات الجديدة.

٨١ - وقال إنه يلزم اتفاق جميع أصحاب المصلحة على تعريف بعثات حفظ السلام القوي ونطاقها. كما تحتاج هذه البعثات إلى ولايات قوية واستراتيجية للدعم. ويلزم أيضاً وجود استراتيجية وطرائق أفضل للتعاون الإقليمي في حفظ السلام، بما في ذلك التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية المشاركة. ولا يمكن أن ينجح حفظ السلام بدون مشاركة فعالة للبلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة في كل

مرحلة من المراحل. وينبغي إعطاء القوات مرونة تنفيذية وإشراكها في تطوير قواعد الاشتباك في كل حالة.

٨٢ - وطالب باستعراض النظام الحالي لتعيين موظفين أكفّاء لعمليات حفظ السلام واستبقائهم؛ كما يجب معالجة ارتفاع معدلات الشواغر في البعثات وعدم التوازن بالمقارنة مع مستوى القوات وأفراد الشرطة المساهمين في البعثات، والتمثيل غير الملائم في المقر وفي الميدان ونقص التنوع الجغرافي والجنساني في عمليات حفظ السلام. كما ينبغي منح كبرى البلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة قيادة عليا للبعثات تتناسب مع حجم مساهمتها ومراكز رفيعة في المقر.

٨٣ - وقال إن نيبال، وهي حالياً خامس أكبر مساهم في عمليات حفظ السلام، سوف توزع ٣٣٥ ١ فرداً عسكرياً إضافياً لحفظ السلام و ٢٠٠ شرطي لحفظ السلام على بعثات مختلفة في عام ٢٠٠٩، مما يزيد مساهمتها بنسبة ٣٥ في المائة. كما أنها ملتزمة بزيادة مستوى مشاركتها شريطة أن يتم دعمها بمعدات هامة مملوكة للفرق. وأشار إلى أن مبادرة رئيس الولايات المتحدة بمقابلة قادة كبرى البلدان المساهمة بقوات وأفراد للشرطة، من بينهم رئيس وزراء نيبال، أثناء دورة الجمعية العامة الرابعة والستين، كانت موضع تقدير عظيم. وينبغي توسيع نطاق هذا التفاعل ليتسنى تعزيز التعاون الثنائي والتعاون المتعدد الأطراف.

٨٤ - وأشار إلى أن نيبال تدعم بقوة تنفيذ سياسة عدم التسامح إزاء الاستغلال الجنسي وإساءة المعاملة وانتهاكات حقوق الإنسان. وأضاف أن سلامة وأمن أفراد حفظ السلام بالغ الأهمية لمعنويات البعثات ونجاحها على السواء، ولا ينبغي المساومة بشأنهما تحت أية ظروف، بل يجب وضعهما في صلب ولايات البعثات وقواعد المشاركة. وينبغي مساءلة أطراف اتفاقات السلام وأية عناصر غير تابعة للدولة عن أية هجمات على أفراد حفظ السلام. وينبغي توفير معدات الأمن الأساسية اللازمة لحماية أفراد حفظ السلام.

٨٥ - **السيد إباي** (لجنة الصليب الأحمر الدولية): قال إنه لما كان المدنيون يمثلون غالبية عظمى للخسائر البشرية أثناء النزاعات المسلحة، فإن حمايتهم واحدة من الأهداف الرئيسية للقانون الإنساني الدولي ومسؤولية رئيسية للدول والأطراف الأخرى في هذه النزاعات. ومن المؤكد أنه اهتمام ملزم للجنة الصليب الأحمر الدولية التي تسعى للحد من الأخطار التي يتعرض لها المدنيون وتذكير السلطات بواجبها الرئيسي لحماية المدنيين. وبالإضافة إلى صون السلام والأمن، يجب أن يكون توفير الحماية للمدنيين واحداً من مجموعة المهام واسعة النطاق التي يعهد بها إلى أفراد الأمم المتحدة لحفظ السلام.

٨٦ - ومضى قائلاً ومع ذلك، فإن السلطات السياسية والقوات العسكرية وعناصر الشؤون الإنسانية الفاعلة، لكل منها دور مستقل في تعزيز حماية المدنيين. فالعمل الإنساني يدفعه الواجب المتمثل في إنقاذ الأرواح، وتخفيف المعاناة وصون كرامة الأشخاص المتضررين من النزاع المسلح أو استعادتها، بينما هدف أفراد حفظ السلام صون السلام واستعادته ودعمه. ومع ذلك هناك مجالات محددة يستطيع فيها أفراد حفظ السلام المساعدة في ضمان مزيد من الحماية للمدنيين، فمن خلال قدراتهم العسكرية يستطيعون التأثير على سلوك الأشخاص المشاركين في عنف مسلح بغية إنقاذ أرواح المدنيين واحترام سلامة السكان المدنيين وكرامتهم؛ ويمكنهم في حالات معينة التدخل عسكرياً لمنع انتهاكات خطيرة للقانون؛ ويستطيعون ضرب مثل جيد لحملة السلاح الآخرين باحترامهم حقوق الإنسان والقانون الإنساني؛ ويمكنهم العمل بنشاط لإنشاء بيئة آمنة تستطيع أن تعمل فيها المنظمات الإنسانية، ويمكن من خلالها إعادة إرساء سيادة القانون.

٨٧ - وقال إن الأمم المتحدة والبلدان المساهمة بقوات تتقاسمان المسؤولية، عند حدوث انتهاكات للقانون الإنساني الدولي وحقوق الإنسان، بالمساعدة على ضمان اتخاذ التدابير اللازمة للتحقيق ومعاقبة أولئك المسؤولين عنها ومنع حدوث انتهاكات أخرى. أما أفراد الأمم المتحدة لحفظ السلام، لا سيما القوات المشاركة في عمليات عسكرية، فإنه يلزم تدريبها جيداً في مجال القانون الإنساني الدولي. وأضاف أن لجنة الصليب الأحمر الدولية ظلت لسنوات كثيرة تتقاسم خبرتها في ذلك المجال مع البلدان المساهمة بقوات بالتعاون في تطوير العقيدة والمناهج والتدريب والإحاطات الإعلامية قبل النشر. وحيثما كانت اللجنة حاضرة في مكان تنتشر فيه قوات لحفظ السلام، كانت تجري حواراً بنَّاءً مع تلك القوات فيما يتعلق بمسائل إنسانية أو مسائل تتعلق بالحماية.

٨٨ - وأشار إلى أنه لما كانت بعثات حفظ السلام تعمل من أجل تعزيز قدرة الدولة على توفير الأمن بالترافق مع مراعاة سيادة القانون وحقوق الإنسان، فإنها تستطيع المساعدة في تهيئة بيئة سالمة وآمنة للمدنيين؛ لكن أثبتت التجربة أنها مهمة دقيقة، لا سيما للقوات المدربة على عمليات قتالية والتي تخدم في بيئات غير مألوفة، حيث قد يسفر نقص الإعداد الملائم عن إفراط في استعمال القوة. وعلاوة على ذلك، عندما تساعد بعثة حفظ السلام دولة ما في مجال إنفاذ القانون، ينبغي أن يؤخذ بعين الاعتبار كل جانب من الجوانب - حفظ الأمن أو تقديم الدعم للهيئة القضائية للبلد أو لنظام السجون فيها - ليتسنى نقل الأشخاص الذين قبضت عليهم القوات، بما يتفق مع مبدأ عدم الإعادة القسرية.

٨٩ - وقال إنه يجب الحفاظ على تمييز واضح بين دور العسكريين ودور العناصر الفاعلة المعنية بالشؤون الإنسانية وتفسيره بوضوح لجميع أصحاب المصلحة لا سيما عند مشاركة قوات حفظ السلام في أعمال غير قتالية، كالمساعدة في تيسير الأنشطة الإنسانية. وأضاف أن لجنة الصليب الأحمر الدولية ستواصل اتخاذ نهج محايد ومستقل وإنساني بحت، لكن لا غنى لها عن الوصول إلى العناصر الفاعلة المسلحة وإلى أولئك المتضررين من العنف عند تنفيذ أنشطتها المتعلقة بالحماية. كما أنها تكرر التزامها بمواصلة الحوار وتقاسم التجارب مع جميع أصحاب المصلحة في حماية المدنيين والقانون الإنساني الدولي في التدريب وبناء القدرات.

٩٠ - **السيد رمضان** (لبنان): تكلم ممارساً حق الردّ، فقال إن على حكومة إسرائيل أن تدعم أقوالها بأفعال تأييداً لقرار مجلس الأمن ١٧٠١ (٢٠٠٦) ولقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان. وأضاف أن إسرائيل مستمرة في احتلال أراض في جنوب لبنان وتنتقد قائد قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان. وبالإضافة إلى ذلك، وفي أكثر من مناسبة، بما في ذلك منذ اعتماد القرار سالف الذكر، تصرفت إسرائيل بطريقة متعمدة لترويع أفراد قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان.

٩١ - وبعد أن أشار إلى الحادثين الأخيرين في جنوب لبنان اللذين ذكرهما ممثل إسرائيل، قال إنه تم إبلاغ مجلس الأمن في ذلك الحين بأن قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان قد نصحت بعدم الاقتراب من موقع الانفجار في اليوم الأول لحماية أفرادها من انفجارات فرعية. كما أبلغت حكومته مجلس الأمن والأمين العام بأن الانفجار ناجم عن مخلّفات الحرب الإسرائيلية ضد لبنان عام ٢٠٠٦.

٩٢ - وقال إن حكومته ملتزمة تماماً بقرار مجلس الأمن ١٧٠١ (٢٠٠٦) وتدعم قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان، التي ظلت شريكاً للشعب اللبناني طوال السنوات في كفاحه لتحرير أراضيه من الاحتلال الإسرائيلي. وأضاف أن حزب الله لم يكن موجوداً في عام ١٩٧٨ عندما غزت إسرائيل الأراضي اللبنانية بادئ الأمر، على نطاق واسع، كما لم يوجد في عام ١٩٨٢ عندما وصل الاحتلال

الإسرائيلي إلى بيروت؛ فهو حركة تحرير شعبية تمت كرد فعل طبيعي على الاحتلال. وينبغي في الواقع وضع جدول زمني، لإنهاء الاحتلال القاسي في فلسطين والجمهورية العربية السورية ولبنان. وقد حان الوقت لأولئك الذين يدّعون دعم السلام للبدء في تحقيق ذلك من خلال إنهاء احتلالهم.

٩٣ - **السيد طالب** (الجمهورية العربية السورية): تكلّم ممارساً حق الردّ، فقال إن البيان الذي أدلى به ممثل إسرائيل هو محاولة لتحويل الأنظار عن الجرائم التي ما زال يرتكبها النظام الحاكم في إسرائيل ضد الشعب الفلسطيني. وقد تجاهل البيان الحقيقة القائلة بأنه لم يتم في التقارير المتعاقبة للأمين العام تسجيل حالة واحدة لتهريب الأسلحة إلى داخل لبنان. وقد أثنى قائد قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان على تعاون حزب الله، بينما يشكو من انتهاكات إسرائيل لقرار مجلس الأمن ١٧٠١ (٢٠٠٦) وانتهاكاتها للمجال الجوي اللبناني.

٩٤ - وأشار إلى أن لإسرائيل تاريخ طويل في استهداف أفراد حفظ السلام وموظفي الأمم المتحدة الآخرين عن عمد. وقد عانت قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان، حتى الآن، من أكثر من ٢٥٠ ضحية قتل، أكثر من ثلثيهم على يدّ إسرائيل، خلال عمليات لم تنكرها إسرائيل، نتيجة إطلاق نار بطريق الخطأ أو خرائط بَطُلَ استخدامها. ويتعين بعد إثبات مسؤولية إسرائيل عن الثلث المتبقي من الضحايا. وما زالت إسرائيل تنفذ أجندتها الخاصة في محاولة تغيير ولاية قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان وتعديل قواعد المشاركة.

رُفعت الجلسة الساعة ١٣/٠٥.